الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي

كيغالي، رواندا

11–15 تشرين الأول/أكتوبر 2022

مناقشة متكافئة الفرص

تجديد روح الشباب في البرلمانات: لماذا تكون البرلمانات التي تضم شباباً، وتراعي المنظور الجندري مؤسسات أكثر فعالية وكفاءة

الخميس، 13 تشرين الأول/أكتوبر 2022

11:30 إلى 13:00، قاعة MH4، الطابق الأرضي، مركز كيغالي للمؤتمرات (KCC)

يمكن الهدف العام من المناقشة متكافئة الفرص في تعزيز الحوار بين النساء والرجال في الاتحاد البرلماني الدولي وتشجيعهم على مناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك معاً. تماشياً مع مبدأ المناقشة متكافئة الفرص، سيكون تشكيل فريق المناقشة متوازناً بين الرجال والنساء (جندرياً). كما سيتبع ترتيب المتحدثين المدعوين للمداخلات تسلسلاً متوازناً بين الرجال والنساء (جندرياً). سيسمح وجود عدد متساوٍ من الرجال والنساء للتحدث في المناقشة بإبراز وجهات النظر والتجارب المختلفة والمتكاملة لكلا الجندرين. ولذلك، فإن الوفود مدعوة إلى أن يمثلها في هذه المناقشة مشاركين من الرجال والنساء.

مذكرة توضيحية

تمّ في تشرين الأول/أكتوبر 2012– قبل عشر سنوات بالضبط– اعتماد *خطة العمل الرائدة للاتحاد البرلماني الدولي من أجل البرلمانات التي تراعي المنظور الجندري* في الجمعية العامة الـ 127 للاتحاد البرلماني الدولي في مدينة كيبيك، كندا. تعرّف الخطة البرلمان المراعي للمنظور الجندري بأنه البرلمان الذي يستجيب لاحتياجات ومصالح كل من الرجال والنساء في تكوينه وهياكله وعملياته وأساليبه وعمله. إنه برلمان يجسد المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) ويطبقها.

وعلى مدى العقد الماضي، أصبحت مراعاة المنظور الجندري معترف بها بشكل متزايد كمعيار ديمقراطي عالمي. علاوة على ذلك، يرد تقدير متزايد بأنه لا يمكن للبرلمانات أن تكون تمثيلية حقيقية، وشفافة، ويمكن الوصول إليها، وخاضعة

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

للمساءلة، وفعالة إلا إذا أصبحت مراعية للمنظور الجندري– وهي الخصائص الأساسية للمؤسسة الديمقراطية (الاتحاد البرلماني الدولي 2005). يقوم المزيد والمزيد من البرلمانات والهيئات التشريعية في جميع أنحاء العالم بإجراء عمليات تدقيق حسابات البرلمانات المراعية للمنظور الجندري وتنفيذ إصلاحات مراعية للمنظور الجندري. توفر أداة التقييم الذاتي للاتحاد البرلماني الدولي للعام 2016 إطاراً لتقييم الممارسات والسياسات البرلمانية الحالية، وتحديد المجالات الممكنة للإصلاح، والتخطيط للتغيير، وإنشاء آليات لتتبع التقدم.

وتطوّر حاسم آخر خلال العقد الماضي هو الاعتراف العالمي بأن المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) أمر لا بد منه للتنمية المستدامة وللسلام والازدهار. يدعو الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة جميع البلدان إلى "تحقيق المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) وتمكين جميع النساء والفتيات" بحلول العام 2030. في حين لا يزال يرد طريق طويل يتعين علينا أن نقطعه للقضاء على التمييز الجندري والقوالب النمطية والعنف، إلا أنه ترد أدلة على إحراز تقدم نحو المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، بما في ذلك الإصلاحات القانونية، وزيادة أعداد الفتيات في المدارس، وتخفيض حالات زواج الأطفال على سبيل المثال.

ولقد ساهمت البرلمانات في جميع أنحاء العالم في إحراز تقدم في مجال المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) وقامت بتكييف قدراتها وهياكلها العملية لتحقيق هذا الهدف بشكل أفضل. على سبيل المثال، يوجد اليوم 178 لجنة برلمانية معنية بالمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في جميع أنحاء العالم، مقارنة بـ 151 لجنة برلمانية قبل خمس سنوات. كما عززت العديد من البرلمانات قدراتها على العمل على تحقيق أهداف المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) من خلال تعيين و/ أو تدريب موظفين متخصصين، واستخدام البيانات المصنفة حسب الجندر في عملهم، وتنفيذ تعميم مراعاة المنظور الجندري وعملية وضع الموازنة المراعية لذلك.

بالإضافة إلى التقدم في نتائج المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) التي أسهمت فيها البرلمانات، فإن عدداً أكبر من النساء البرلمانيات يمثل تحسناً ملحوظاً آخر في تحقيق برلمانات مراعية للمنظور الجندري على مدى السنوات العشر الماضية. لقد تزايدت نسبة البرلمانات من 19.5 بالمئة في العام 2012 إلى 26.4 بالمئة في العام 2022. ترتبط التغييرات في تشكيل البرلمانات بالتحسينات في طريقة عمل البرلمانات. وتوفر المزيد والمزيد من المؤسسات فرصاً متكافئة للأعضاء من الرجال والنساء للوصول إلى المناصب القيادية ودعم إنشاء التجمعات البرلمانية النسائية. كما أدت الاستجابة لتجارب أعضاء البرلمان والموظفين فيما يتعلق بالتمييز على أساس الجندر والتحرش والعنف القائمين على الجندر إلى قيام البرلمانات أيضاً بوضع استراتيجيات وسياسات وآليات وقائية ومضادة.

ولقد أصبحت البرلمانات اليوم مؤسسات أكثر شبابية. يشكل الأعضاء البرلمانيون الذين تقل أعمارهم عن 45 عاماً ما يقارب من 30 بالمئة من أعضاء البرلمان في جميع أنحاء العالم. لا يتمتع أعضاء البرلمان الأصغر سناً بخبرات مختلفة في الحياة والعمل فحسب، بل لديهم أيضاً توقعات أكبر من البرلمانات كأماكن عمل حديثة. يُظهر بحث الاتحاد البرلماني الدولي أن الجداول البرلمانية الطويلة والمزدحمة، والجلسات المسائية و/ أو الليلية، وكذلك السفر داخل الدولة والسفر الدولي، تجعل التوفيق بين الأنشطة البرلمانية والمسؤوليات الأسرية أمراً صعباً لكل من البرلمانات والطاقم البرلماني.

وتعد الاستجابة لاحتياجات رعاية أعضاء البرلمان الآباء تحسيناً آخر يجعل البرلمانات أكثر مراعاة للجندر. على سبيل المثال، في العام 2011، لم تضع 26 بالمئة من البرلمانات أي أحكام لإجازة الأمومة و49 بالمئة منها لم تصدر أية أحكام تتعلق بالأبوة (الاتحاد البرلماني الدولي 2011). اليوم، تنتشر صور البرلمانيين ورؤساء الوزراء مع أطفالهم في المجالس البرلمانية، مما يساعد على تطبيع الأبوة والأمومة والعمل البرلماني.

ويعدّ التقدم التكنولوجي واستخدام تكنولوجيا المعلومات– بما في ذلك التدابير المعتمدة بسرعة للاستجابة لجائحة كوفيد– 19 تطوراً مهماً في البرلمانات في السنوات الأخيرة. تشير أفضل ممارسات الترتيبات عبر الإنترنت والهجينة إلى المرونة والكفاءة والإنتاجية، فضلاً عن المكاسب التي تراعي الفوارق الجندرية. على سبيل المثال، تشمل الابتكارات الحديثة المتعلقة بالجائحة، التصويت عن بُعد، والجلسات العامة عبر الإنترنت، وجلسات اللجان الهجينة أو عبر الإنترنت. وقد سمح ذلك للبرلمانيين بمواصلة واجباتهم البرلمانية عندما طُلب منهم عزل و/ أو توفير التعليم المنزلي. تتمتع التكنولوجيا والاستجابة الجندرية بإمكانيات هائلة للعمل معاً.

ولكن على الرغم من التقدم المحرز في العديد من المجالات، لم يحقق أي بلد اليوم المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، ولا يوجد برلمان يراعي الفوارق الجندرية بنسبة 100 بالمئة. لا جدال في أن المؤسسات غير المراعية للمنظور الجندري تؤدي إلى عواقب سلبية على الأعضاء والبرلمان ككل وعلى مجتمعاتهم. يتطلب ضمان أعلى مستوى من الجودة في التمثيل والتشريع والتدقيق من قبل جميع أعضاء البرلمان، تلبية البرلمانات لاحتياجات وتطلعات عضوياتهم الأصغر سناً والأكثر توازناً بين الرجال والنساء (جندرياً) والأكثر تنوعاً. تتطلب الديمقراطيات السليمة برلمانات قوية حيث يمكن لجميع الأعضاء البرلمانيين العمل بأفضل ما لديهم من قدرات وطموحات، وبذلك، يمثلون بشكل أفضل احتياجات ومصالح أولئك الذين يمثلونهم ويضمنون مجتمعات ناجحة ومستدامة.

والبرلمانات التي لا تجدد روح الشباب فيها/تُحدّث/ تتطوّر، تتصلب في أحسن الأحوال، وتتدهور في أسوأ الأحوال.

وبالنظر إلى مستقبل البرلمانات التي تراعي المنظور الجندري، فإن المشاركين مدعوون لتبادل وجهات نظرهم وخبراتهم وتحديد الإجابات على الأسئلة الرئيسية الآتية:

• ما هي العقبات التي يواجهها البرلمانيون الأصغر سناً والأكثر تنوعاً لدى القيام بعملهم البرلماني؟ وكيف يمكن للبرلمانات أن تتكيف بشكل أفضل مع احتياجات وتطلعات هؤلاء الأعضاء الأكثر تنوعاً؟

• ما هو المطلوب للبرلمانات لتسريع التقدم نحو تحقيق المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في السنوات العشر القادمة؟

• ما هي الطرق التي أسهمت بها التقنيات الجديدة التي تم اعتمادها خلال جائحة كوفيد- 19 في تحقيق أفضل (أو أسوأ): (1) إجراءات وعمليات برلمانية؛ (2) ونواتج ونتائج برلمانية؛ (3) وقواعد وممارسات وثقافة برلمانية تراعي المنظور الجندري وتكون صديقة للأسرة؟ كيف يمكن تحسين الابتكارات التقنية أكثر من ذلك؟

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

145th IPU Assembly

Kigali, Rwanda
11-15 October 2022

145th IPU ASSEMBLY
2022 | Kigali, Rwanda

Parity debate

Rejuvenating parliaments: Why younger and gender-sensitive parliaments are more effective and efficient institutions

Thursday, 13 October 2022
11:30 to 13:00, MH4, ground floor, KCC

The overall aim of a parity debate is to promote dialogue between women and men at the IPU and to encourage them to debate issues of common interest together. In line with the principle of a parity debate, the composition of the debating panel will be gender balanced. The order of speakers invited to intervene from the floor will also follow a gender-balanced sequence. Having an equal number of men and women speak in the debate will allow the different and complementary views and experiences of both genders to emerge. Delegations are therefore invited to be represented in this debate by male and female participants.

Concept note

It was in October 2012 – exactly ten years ago – that the IPU's groundbreaking *Plan of Action for Gender-sensitive Parliaments* was adopted at the 127th IPU Assembly in Quebec City, Canada. The Plan defines a gender-sensitive parliament (GSP) as one that responds to the needs and interests of both men and women in its composition, structures, operations, methods, and work. It is a parliament that embodies gender equality and delivers on it.

Over the last decade, gender-sensitivity has become increasingly acknowledged as a global democratic standard. There is moreover increasing appreciation that only by *becoming* gender sensitive can parliaments be *truly* representative, transparent, accessible, accountable and effective – the essential characteristics of a democratic institution (IPU 2005). Around the world, more and more parliaments and legislatures are undertaking GSP audits and implementing gender sensitizing reforms. The IPU's 2016 self-assessment tool provides a framework to assess existing parliamentary practices and policies, identify possible areas for reform, plan for change, and establish mechanisms to monitor progress.

Another crucial development over the last decade is the world-wide acknowledgement that gender equality is a must for sustainable development, peace and prosperity. Sustainable Development Goal 5 calls on all countries to "achieve gender equality and empower all women and girls" by 2030. Whilst there is still a long way to go to eliminate gender-based discrimination, stereotypes and violence, there is evidence of progress towards gender equality, including legal reforms, greater numbers of girls in school, and fewer child marriages for example.

Parliaments all over the world have contributed to advancements in gender equality and have adapted their working capacities and structures to better deliver on this goal. For example, there are today 178 gender-equality parliamentary committees worldwide, up from 151 five years ago. Many parliaments have also enhanced their capacities to work on gender equality goals by recruiting and/or training specialized staff, using sex-disaggregated data in their work, and implementing gender mainstreaming and gender budgeting.

In addition to the progress in gender equality outcomes to which parliaments have contributed, larger numbers of women MPs are another notable improvement in achieving gender-sensitive parliaments over the past 10 years. The percentage of women MPs has grown from 19.5 per cent in 2012 to 26.4 per cent in 2022. Changes in the composition of parliaments is associated with improvements in the way parliaments operate. More and more institutions provide equal opportunities for male and female members to access leadership positions and support the establishment of women's parliamentary caucuses. Responding to MPs and staff experiences of sexism and gender-based harassment and violence has also led parliaments to start developing preventative and counteractive strategies, policies, and mechanisms.

Today's parliaments are also becoming younger institutions. MPs under 45 make up close to 30 per cent of MPs worldwide. Younger MPs not only have different life and work experiences, they also have greater expectations of parliaments as modern workplaces. IPU research demonstrates that long and busy parliamentary schedules, evening and/or night sessions, as well as in-country and international travel, makes reconciling parliamentary activities and family responsibilities challenging for both men and women MPs and parliamentary staff.

Responding to the caring needs of parent MPs is yet another improvement that is making parliaments more gender-sensitive institutions. For example, in 2011, 26 per cent of parliaments made no provisions for maternity leave and 49 per cent made none for paternity (IPU 2011). Today, images of MPs and indeed Prime Ministers with their babies in parliamentary chambers go viral, helping to normalize parenting and parliamentary work.

Technological progress and the use of IT – including measures rapidly adopted in response to the COVID-19 pandemic – are a significant development in parliaments in recent years. Best practices of online and hybrid arrangements point to flexibility, efficiency, productivity, as well as gender-sensitive, gains. For example, recent pandemic-related innovations include remote voting, online plenaries, and online or hybrid committee sessions. This has permitted MPs to continue with their parliamentary duties when they were required to isolate and/or provide homeschooling. Technology and gender sensitivity have huge potential to go hand in hand.

But despite progress in many areas, today no country has achieved gender equality, and no parliament is 100 per cent gender sensitive. It is indisputable that gender *in*sensitive institutions produce negative consequences for individual members, for the parliament as a whole and for their societies. Ensuring the highest quality representation, legislative, and scrutiny work by all MPs, requires parliaments to meet the needs and aspirations of their younger, more gender-balanced and more diverse memberships. Healthy democracies require strong parliaments where *all* MPs can function to the very best of their abilities and ambitions, and in so doing, better represent the needs and interests of those they represent and ensure successful and sustainable societies.

Parliaments that do not rejuvenate/modernize/evolve, ossify at best, and decline at worse.

Looking at the future of gender-sensitive parliaments, participants are invited to share their views and experiences and to identify answers to the following key questions:

- What barriers do younger and more diverse MPs face in undertaking their parliamentary work? And how can parliaments better adapt to the needs and aspirations of these more diverse members?

- What is needed for parliaments to accelerate progress towards achieving gender equality in the next ten years?

- In what ways did new technologies adopted during the COVID-19 pandemic contribute to better (or worse) parliamentary: (i) procedures and processes; (ii) outputs and outcomes; and (iii) gender-sensitive and family-friendly rules, practices, and culture? How might technological innovations be improved upon yet further?